مقاربة بناء الدولة في ظل العولمة: قراءة في جدل الحقيقة الكونية وثقافة الخصوصية

أ.محمد أمين بن جيلالي[1]/جامعة بومرداس

مقدمة:

ينبجس سؤال الكوني والخصوصي في العديد من الظواهر الفكرية والسياسية، وبناء الدولة هي من الحركيات التي تستدعي الاهتمام في الحقل الفلسفي السياسي، خاصة وأنها ظاهرة دينامية أفرزتها متغيرات العولمة ومضامينها التي تروج لمركزية الثقافة الغربية.

والدليل على تواجد ثنائية الكوني والخصوصي في هذه الظاهرة ما يشهده الواقع الفكري العالمي من تغير على مستوى مفهوم الدولة والذي يسير في إتجاهين متعاكسين، حيث تنزع دول المركز إلى الإندماج في كيانات أكبر تعيد منطق الدولة الإمبراطورية التي شهدها التاريخ فيما قبل ظهور الدولة القومية الحديثة. وعلى الضد من ذلك تتجه دول الهامش إلى حالة من التشظي إلى كيانات ذات أسس عرقية أو دينية أو تاريخية. هذا في ظل سيادة نسق العولمة الذي يدعي أنصاره الحقيقة الكونية للإنسان.

بناء عليه يدور محور السؤال المركزي لهذه الورقة حول: **ما حقيقة عملية بناء الدولة في ظل التضاد الابستيمي الحاصل بين العولمة والكونية؟.**

- هل يمكن إعتبار بناء الدولة عملية يصبغها الخصوصية الحضارية في الحين الذي تبنى منظومات معيارية قياسية وتأدلج خطابات أيديولوجية موجهة في شكل استراتيجيات وسياسات عالمية تدعي الكونية؟.

- كيف يمكن تفكيك ثنائية الكوني والخصوصي بشأن هذه الظاهرة؟.

- هل تعد الانسنة مدخل نظري بديل للمنظور الحضاري في استشراف الحل الأنسب لمفارقة العالمي والمحلي في عملية بناء الدولة؟.

أولا: بناء الدولة في السياق الجدلي: تحديدات منهجية

تعتبر ظاهرة بناء الدولة (State-building) عملية سياسية ممتدة ومستمرة محورها بناء مؤسسات الدولة وشرعيتها وقدرتها على تحقيق الإحتياجات الإنسانية الكونية للمواطن كالأمن، والعدالة،

وسيادة القانون، التعليم والصحة، والرفاه ... إلخ [2]. لكن ما ينزع صفة الكونية عن هذه العملية هو أنها تخضع للتصدعات الداخلية والضغوطات الخارجية، مما يجعل هذه الظاهرة تتأرجح بين العالمي (universal) والنسبي (Relative) في ظل سياق العولمة [3]، فهي تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية، وفي نفس الوقت هي ذات مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائد.

وبين هذين الحدين هناك سيطرة للنظرة الأحادية الخصوصية لعملية بناء الدولة. بالرغم من أن الكوني (Cosmic) في حقيقته يعد الفضاء الإنساني الذي يحمل الخصائص المشتركة التي تُوحّد البشر رغم تنوّع وإختلاف خصوصيّاتهم، أما الخصوصي فهو التفرّد والتميّز بتحصيل الخصائص المادية والمعنوية التي تمكن مجموعة بشرية من اختلافها عن باقي الخصوصيات.

فهناك ما يعرف بـ»الكوننة القيمية» التي تعنى بمحاولات تطوير عدد من الأنساق المعيارية والقيمية التي يمكن أن تطبع العالم وتحكم باسمه... ومركزها الفرد الانسان المواطن، وقيمها غير معروفة بجنس أو دين أو عرق أو لغة أو ثقافة أو تاريخ [4]. في تقديري هذا النوع يمكن أن نسمه بالكونية المفتوحة عكس الكونية المغلقة التي تؤكد الاشتغال الأيديولوجي الموجه على هذه القيم والمعايير.

والأنسنة(Humanization)، فلسفيا تعني الاهتمام بالإنسان، «الإنسان الفرد المتغير وليس الإنسان المطلق» [5]، فالأنسنة تحرير للذات الإنسانية في وعيها لذاتها وللعالم، من خلال فك قيود الرؤية اللاهوتية بإحلال الإنسان في المركز من الوجود، وجعل عقله الحاكم الأول وصاحب السلطة كما يعتقد المفكر الجزائري «محمد أركون»[6].

أما الأنسنة في العلوم السياسية فتعني أن الإنسان – الفرد – المواطن بحقوقه وإحتياجاته هو محور العملية السياسية (Political process)، ووظف المصطلح في هذه الدراسة على أنها تحرير للدولة من نزعة التمركز.

اذن تحاول هذه الورقة تفكيك إشكالية الكوني والخصوصي في عملية بناء الدولة، بالتركيز على ثلاث لحظات أساسية: اللحظة المعيارية، اللحظة الحضارية ثم لحظة الأنسنة كمخرج ابستيمولوجي لانسداد حاصل على مستوى الأفق البنائي للدولة.

ثانيا: معيارية النموذج الغربي لعملية بناء الدولة: كونية مغلقة

يتمظهر الإلتباس[7] في إدعاء دول المركز لفلسفة سياسة كونية تتبنى معايير خصوصية غربية لمفهوم بناء الدولة وتعكس فكرة التمركز حول الذات (Eurocentrisme) المصدرة للنمط البنائي الغربي إلى

دول الهامش.

1. الغرب: بدء لوغوس التمركز:

شكلت العقلانية الأوروبية في عصر النهضة والإصلاح الديني البروتستانتي مصدر تمجيد للإنسان وفردانيته، فالبرجماتية والنظرة الاداتية (Instrumentalisme) عند "جون ديوي، وليم جيمس و تشارلز ساندرز بيرس"، التي أسست لسلوك الفرد الغربي المتفوق وفقا لنظرة الانسان الأعلى (Super man) بمنطق الفيلسوف الألماني "فردريك نيتشه".

إنعكست هذه الحالة الفكرية على سياسات الدول الغربية في الهيمنة على العلاقات الدولية، وما جسد ذلك الخطاب الغربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والذي نعت العالم العربي والإسلامي بالتخلف الحضاري والتعصب الإرهابي وأيضا دعى إلى ضرورة إحداث قطيعة مع الموروث العربي الإسلامي وتبني قيم الحضارة الغربية [8].

وعليه بنى الغرب مقولات كبرى ونظريات علمية ترى أن النموذج الأوروبي هو النسق القياسي للبشرية الذي يقوم على الأسس التالية[9]:

- إختزال البشرية إلى ثنائية "الأنا" و"الآخر": الأنا مركز العالم، يمثله الغرب (أوروبا وأمريكا)، في مقابل الآخر هامش العالم أي الدول التي تنتمي إلى الحضارات الشرقية (العرب والمسلمين، الآسيوين).

- دراسة المجتمعات الشرقية طبقا لمؤشرات النظريات الغربية: بهدف الإلحاق الحضاري بالدول المتقدمة.

هاتين الركيزتين جعلت من بناء الدولة الحديثة تتمتع بخاصية المركزية الثقافية التي تدعي كونية قيمية.

في الواقع هذه الكونية لا تعكس مجال جيو-حضاري بعينه ولكن تعبر عن رغبة ملحة لقوى عالمية وحضارية لغربنة الدولة في العالم ليس فقط بالمعنى الحدي عند «روبرت كايغن» أو الصراعي لدى «صامويل هانت كغتن» ولكن أيضا بالمعنى البنائي لـ«ستيفن ولت»... إنه منطق مركب وهادف للتحكم في السيرورة التاريخية لمنع بزوغ فجر جديد اسمه حضارة شرقية أسيوية ..إسلامية ...غير غربية ...إنه منطق الغربنة كما سماه في الخمسينيات من القرن الماضي المفكر الإيراني «جلال الدين علي أحمد» ....إنه أيضا منطق الهيمنة البنيوية كما أشار إليه «روبرت كوكس» [10].

2. «واستفاليا»: قدسية مبادئ الدولة:

إرتبط تاريخ الدولة القومية بأوربا والتحولات البارزة التي مرت بها، فتزامن ظهورها مع الإكتشافات الجغرافية وإنهيار الإقطاعية في مقابل صعود الرأسمالية الذي ترافق مع ضعف نفوذ الكنيسة وتراجع سلطة البابا، مما أدى بعد ذلك للإنقسام إلى دويلات وظهور دول ذات سيادة، وظلت الدولة القومية النموذج السائد في العالم وليس فقط في أوروبا.

وبغض النظر عن الظروف المتعددة التي كانت وراء نشأة الدولة القومية وبروزها تبقى كل من معاهدة «واستفاليا» 1648 [11] والثورة الفرنسية أهم المحطات التي تجسدت من خلالها العديد من مبادئ الدولة القومية الحديثة، فمبادئ «واستفاليا» أقرت ما يخدم الأساس الجديد للدولة في تلك المرحلة:

- مبدأ السيادة والإستقلال الذاتي.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- مبدأ التوازن السياسي في العلاقات الدولية.

أما روح الثورة الفرنسية سنة 1789، فنجد إعلان حقوق الإنسان والمواطن متمخضا عنها. ويتضمن هذا الإعلان (الذي تجاوز حدود فرنسا)، أربعة مبادئ أساسية تنبني عليها الدولة :» الحرية، المساواة، حقوق الإنسان، التوازن بين الحق الخاص والحق العام . « [12]

في هذا السياق هناك الطرح الذي يسوغ لمثالية الدولة والذي نجده ضمن فكرة الدولة المنصوص عليها في إتفاقية «مونتيفيديو» 29 ديسمبر 1933، وفحواها الأغراض والإلتزامات التي تمثل تشكل كامل لسيادة الدولة التي يمكن أن يسمها أمن ونظام وعقد إجتماعي وبنية تحتية قوية وتوازن في القوى وإستثمار في رأس المال البشري[13]. بالإضافة الى مبادئ «ويلسن» الأربعة عشر المؤسسة للعلاقات الدولية ما بعد الحرب العالمية الأولى في جزء منها نلاحظ أنها مرتبطة بالسلام الكانطي.

قراءة نقدية راديكالية للواقع الدولي الراهن تثبت أن هذه المبادئ والمعايير التي تأسست عليها الدولة الحديثة وظفت في إثبات الفرضية القائلة بكونية بناء الدولة من خلال آلية العولمة، فالعولمة حسب «جون بودريان»: «ليست شيء آخر غير الخصوصية المدعية للكونية». مما يدل على أن هناك في حقيقة الأمر عولمة بناء الدولة لأن الثقافة الغربية فقدت قيم الكونية كالحرية، الديمقراطية، حقوق الانسان...والتي تعد المرتكزات الأساسية لدولة الحق، فالكوني إذن يذوب في العولمة. ولعلّ ما نلمسه اليوم في العراق أو أفغانستان يُبيّن كيف تحوّلت الحريّة إلى استعمار وهيمنة وتحوّلت حقوق الإنسان

إلى انتهاك للإنسان ذاته وتحوّل الديمقراطية إلى وصفات غربية تكرّس حالات الاغتراب والاستبداد.

3. العولمة كتحطيم لصنمية الدولة [14]: الإتجاه إلى الأفول النسبي

مع ظهور العولمة (Mondialisation (بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل مركزي في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب نظرا للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة، فالإنسانية اليوم أمام وضع معقد ومركب من ثلاث حدود هي عولمة التبادلات، و كونية القيم وخصوصية الأشكال الثقافية، بالإضافة إلى الثورة العلمية والتكنولوجية، وترابط الأسواق المالية وتدويل الحياة الاقتصادية...إلخ .

فالدولة المعولمة يمكن أن يعبر عنها بما يصفه المفكر المصري «سمير أمين» على أنه: «**... تآكل الدولة من الأعلى ومن الأسفل، فالدولة تتآكل من أعلى من خلال جهود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية القوية، ومن الأسفل تتآكل الدولة نتيجة تبلور مطالب إقتصادية محلية لاوطنية ولا تتم بالتماسك أو الإرتباط الوطني** [15]**»**.

إن العولمة الحالية تعيد النظر في الفلسفة السياسية الواقعية من «هوبز» إلى «ريمون آرون» مرورا بـ:» كلوزويتز، وولتز، فيبر»، الفلسفة التي تفترض أن الدولة فاعل وحيد في العلاقات الدولية وقائمة على القوة والسلطة والعنف المادي المشروع. فالوضعية اليوم تغيرت، حيث أن الساحة العالمية إنقسمت ما بين نظام دولي قائم على منطق الدولة الوطنية وشبكات من التدفقات فوق القومية [16].

في هذا المنحى يمكن الحديث عن عولمة بناء الدولة وليس كونية مبادئ «واستفاليا» وروح الثورة الفرنسية، وما يثبت ذلك المؤشرات التالية:

- السياسات المنتهجة من طرف المؤسسات الدولية (ذات الخلفية الرأسمالية متعددة الأطراف) الرامية إلى تحجيم دور الدولة، وتقوية دول معينة وإضعافا لدول أخرى، لتكريس التبعية والتخلف بين الدول.
- الثالوث الإقتصادي (أوروبا بقيادة الإتحاد الاقتصادي الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتكتل التجاري لجنوب شرق آسيا وغرب الباسيفيكي بقيادة يابانية) الذي يشكل هيكلا أكثر تمييزا مع غير شركائها. وهذا يعني زيادة التباعد وإقصاء الدول الأخرى غير المشاركة في عضوية أي من هذه التكتلات الثلاث.

وعليه فالعولمة هي تحطيم لصنم الدولة بالرغم من أن هذا التحطيم لا يفضي إلى أفول كلي للدولة الوطنية. وهذا يجعلنا نعيد النظر في الفكرة القائلة بإستمرارية الدولة كبناء يتعذر تجاوزه من طرف

السوق، من جهة لأن العقلانية العمومية توجد في إطار عقلانية خاصة أكثر قوة : لهذا فإن العولمة لا تؤدي إلى إختفاء الدولة الوطنية ولكن إمكانية حدوث تحول القيم التي تجعل من القاعدة العمومية استثناء أمام القاعدة الخاصة . ومن جهة أخرى لأنه توجد فواعل ورهانات أخرى تتقاطع بين الدولة والسوق، لتصبح الدولة فاعلا من بين الفواعل الأخرى. بهذا فإن الدولة هي في نفس الوقت الكل لأنها حامي الصالح العام، وجزء من كل إجتماعي يخضع لمظاهر العولمة أكثر فأكثر[17].

وما أشار إليه «صامويل كيرستي» و»سيباستيان اينسيدال» في «التقرير الأكاديمي للسلم العالمي» حول جدول أعمال بناء الدولة في نوفمبر عام 2003 يدل على أن بناء الدولة ظاهرة معولمة، حيث أكد كل من الخبيرين توسيع نتائج النمط الغربي من خلال تعزيز القيم الليبرالية لعملية بناء الدولة، مثل: الديمقراطية والعلمانية، وسيادة القانون والقيم الدستورية، وإحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين [18]. وكأن مفهوم عملية بناء الدولة إرتبط كليا بالغرب، في حين أن تأسيس الدولة هو نتيجة تراكمات حضارية متعددة امتدت من الشرق (بلاد الرافدين، الصين، مصر القديمة) إلى الغرب وحضارته الاوروبية.

فإلى أي مدى اذن أصبحت هذه القيم مقبولة على نطاق واسع، خاصة مع تزايد أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وهل هي مرغوب فيها وممكنة الإستيراد المطلق دون النظر بعناية في السياق المحلي ورغبات السكان المحليين؟، ما مدى ملائمة النماذج القيمية المعيارية للمتغيرات الحضارية في عملية بناء الدولة؟.

ثالثا : المحددات البيئية والحضارية لعملية بناء الدولة:

يرتكز المنظور البيئي الحضاري في هذه المحاولة على المزاوجة بين مراعاة خصوصية عملية بناء الدولة وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والإستفادة من المداخل المعرفية التي سادت في الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتها.

1. قراءة في فكر ابن خلدون: تأصيلا للمنظور الحضاري

يبرز إسهام «ابن خلدون» في التنظير لعملية بناء الدولة من خلال تحديد العوامل الفاعلة ذات الأثر الحاسم في التجربة الحضارية الإسلامية عموما، وتشكل الدولة تحديدا فهذه العوامل هي[19]:

- الأيديولوجيا، مما يقصده في هذا المجال الدين، الذي يعتبر شرطا ضروريا لقيام دولة العرب، ولكن غير كافي لأن الدعوة الدينية نفسها، وهي تستهدف تغيير الأوضاع القائمة، لا تتم إلا عندما تتبناها جماعة قوية بعددها، ملتحمة بعصبيتها.

- العصبية التي لعبت دورا أساسيا في عدم إستقرار الحكم في تاريخ الإسلام وقصر أمد الدولة فيه. إن التاريخ الإسلامي في نظر «ابن خلدون»، كان تاريخ صراع عصبيات، إكتسى في معظم الأحوال غطاءا دينيا، لكن في العمق كان يحركه «النحلة المعاشية».
- مما يدل على حضور العامل الاقتصادي بقوة في تفسير هذه الظاهرة، بالإضافة إلى تأثير الطبيعة والمناخ «الخصب والجدب» كما يسميه.

من خلال هذه العوامل الفاعلة والمتداخلة، التي نظر إليها «ابن خلدون» على أنها عوامل ثابتة تشكل ما أسماه **طبائع العمران**، تبدو حركة التاريخ الإسلامي في شكل حركة دورية تشخصها عملية قيام الدول وسقوطها، وتتحكم فيها تلك العوامل مجتمعة إلى حد بعيد.

إن مفهوم « ابن خلدون» للدولة والعوامل التي تسهم في بنائها قد اعتبر العصبية بقوتها محورا للدولة ومحركا لصيرورتها، وهو بنظريته هذه يندرج ضمن ما نسميه اليوم بالمدرسة السياسية الواقعية في دراسة الدولة والتي ترى في هذه المؤسسة تعبير عن القوة أو السلطان[20].

وعلى هذا الأساس فإن المنظور الحضاري يمكن أن يسهم في وضع أسس لدولة تبنى على مقومات حضارية أصيلة، فإمكانية تحقيق ذلك تتطلب تضافر للجهود وإبتعادا عن التبعية والتنميط والإستيلاب من خلال رؤية معرفية ثاقبة وبوسائل علمية أصيلة يكون قاعدتها التأسيس على مبدأ حركة الإستخلاف[21]، فيجب إعادة بناء الدولة على أخلاقية عامة تعيد إستلهام فكرة الجماعة، وتعيد تشغيل الطاقة الروحية للإنسان والمجتمع، وتنمية مجال سياسي متوازن [22].

يلتقي «ابن خلدون» في هذا السياق مع المفكر الاقتصادي «ألفرد مارشال» الذي يتحدث عن دولة المؤسسات والتجديد الحضاري، حيث يقول: « **... أن دولة المؤسسات تبنى... ، في إطار محددات المكان ومستوجبات الزمان.**» والمتأمل لهذه المقولة يمكن أن يخلص إلى مايلي: النظام المؤسسي خيار عقلاني لبناء الدولة تؤكده الهوية الحضارية [23]. بمعنى آخر ان بناء مؤسسات الدولة يتحقق وفق حافز الإنجاز الحضاري.

هذا ما يفضي بنا إلى الحديث عن المحددات التاريخية، الثقافية والمؤسساتية والأخلاقية الرئيسية لهذه الظاهرة، والتي تختصرها النظرية البنائية في: العرف – طبيعة الدستور - القانون الطبيعي[24].

إن عملية بناء الدولة وفقا لهذه النظرية يمكن أن تنجح في دول ومن الممكن أن تواجه العملية تحديات رئيسية يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار كصعوبة تطعيم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان

على البلدان ذات التراث السياسي والمؤسساتي، التاريخي والثقافي، الأخلاقي والديني المختلف تماما عن النموذج الغربي، وتجربة الولايات المتحدة في العراق تسلط الضوء على هذه التحديات، ولا سيما عدم التوافق بين الوسائل والغايات[25].

من هذا المنطلق وجب تطوير براديغم او نموذج معرفي يراعي الحقيقة الكونية وثقافة الخصوصية كمرتكزات في التعامل مع مفهوم بناء الدولة.

2. نحو ابستيمولوجية حضارية لتأسيس الدولة:

برزت في هذا السياق مجادلات علمية بين أنصار المعيارية من أمثال: «روبرت جاكسون»و»كارل روزبرغ» الذين إعتقدوا بأن إستمرار الجوانب القانونية للدولة ضرورية للحفاظ على مرحلة ما بعد الإستعمار[26]، ويبدو أن ذلك في حالة كل من الدول الأفريقية وبعض دول ما بعد الشيوعية.

وأنصار التجريبية على غرار «ماكس فيبر»، «ديفيد إيستون»، «باري بوزان» و»تشارلز تيلي» يؤكدون على دور سياسات القوة في بناء الدولة [27]. والنتيجة الأكثر ترجيحا من هذا الوضع هو عملية بناء الدولة الحرب [28]. لأن فكرة وجود الدولة في الأصل حسب «يندت» ، «جيرفيس»، «بأول» يتحكم فيها المتغير التاريخي والحضاري [29].

بالإضافة إلى أن التمايز الحضاري لديناميات تشكيل الدولة خضع إلى منطقين متعارضين: منطق التوازن ومنطق الهيمنة، أما الهيمنة في عملية بناء الدولة فتتعلق بزيادة القدرات العسكرية والإقتصادية، وإحتكار وسائل الإكراه، وتأميم الضرائب، والبيروقراطية. في مقابل ذلك التوازن الذي يعد أساسا لحقوق المواطنة والتمثيل الديمقراطي، ومثال ذلك تشكل الدولة من الهيئات التمثيلية والبرلمانات بإسبانيا، وفرنسا، وإنجلترا وبعض الأجزاء من أمريكا اللاتنية [30].

وبنظرة موضوعية سنحاول تجاوز هذه المجادلات النظرية من خلال تجذير مفهوم الحضارة والثقافة كمتغيرين تفسيريين لعملية بناء الدولة، وذلك بإقتراح الشروط الإبستيمولوجية التالية :

- إن تشكيل الدولة هو الثورة الثقافية ذاتها، فهي عملية إجتماعية مستمرة وليس فقط عملية هيكلية وهذا يتطلب منا أن نأخذ متغير الثقافة بأكثر جدية في محاولاتنا لفهم تكوين الدولة[31]، فلم تعد النظرة الكلاسيكية لـ»ماكس فيبر» كافية لفهم عصري للدولة، إذا أردنا أن نفكر في الدولة، فنحن بحاجة إلى إعتماد مفاهيم أوسع من الشرعية والإكراه، فالدولة ليست مجرد مجموعة من المؤسسات بل إنها تشتمل على الأشكال الثقافية والسياسية والتصورات والخطاب، الممارسات والأنشطة، والتكنولوجيات، والهويات الإجتماعية كما يرى في ذلك

الأركيولوجي الفرنسي «ميشال فوكو».

- توظيف مفهوم النسبية الثقافية كبراديغم في العلوم الإجتماعية يقوم على رصد المسار الخصوصي للدولة وطريقة بنائها بواسطة مرجعيتها النوعية، بمعنى التركيز على مسألة التمايز الحضاري في خصوصية بناء الدولة. فبناء الدولة في الحالة الفرنسية يجسد تجربة بارزة لدور الدولة في تشكيل الأمة، وبناء الدولة في إسرائيل قام على أساس الدعم الإستعماري لمشروع إستيطاني إحلالي منظم من الناحية المؤسسية ليشكل دولة، هذه الدولة تبني المجتمع. أما في الحالة الجزائرية فهناك بحث عن بناء دولة مع عدم وضوح لسياسات بناء الأمة[32].

- إعتماد مقاربة سوسيولوجيا المعرفة، فعلم السياسة وأفكاره تتجد بشكل عام مع التغير الحاصل في الواقع المتشابك من الظواهر كما يؤكد على ذلك الباحث «جيوفاني سارتوري»، ذلك أن متطلبات بناء الدولة دفعت نحو إتجاه يدعو إلى ضرورة إعداد مداخل نظرية تكون مناسبة لتحليل خصوصية المشاكل السياسية للدولة، وهذا في إطار ما يسمى دراسات المناطق كحقل جديد . فالتأسيس المشترك للسلطة السياسية في الدولة الإفريقية مثلا مركزه الباتريمونيالية (patrimonialism)[33]، في مقابل السلطة الديمقراطية الجيدة في الدولة الأوروبية القائمة على إحترام الحقوق والحريات، والمكرسة للمصلحة العامة، أما عن بناء الدولة في أمريكا اللاتينية فيؤكد الباحث «ماركوس كورتز» على الأسس الإجتماعية والسياسية لعمليات بناء الدولة [34]، وهناك دراسات قام بها «ستيدلي» عام 1999 حول الدولة والثقافة المعاصرة في جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى أعمال «كليفورد»، «غيرتز» ،»ولترز»، و»بنديكت»، «أندرسون» فيما يخص دور الثقافة في تشكيل السلوك السياسي في السياقات التقليدية، بالرغم من هؤلاء توصلوا إلى عدم وجود تناسب بين النظرية الغربية للدولة والممارسات السياسية في جنوب شرق آسيا [35].

فالملاحظ أن المنظور البيئي الحضاري أهمل الإنسان في الوقت الذي يعتبر فيه الإنسان كائن معقد ينتج حضارة، وهذا الكائن هو في ذاته نتاج الحضارة، وعليه يجب التفكير في بناء الإنسان والمجتمع قبل بناء الدولة.

يذهب المفكر الجزائري «مالك بن نبي» في هذا الصدد إلى أن الانسان دعامته الفكرة، فإذا حدث في الوقت ذاته أن فقد المجتمع «عالم الأفكار» كان الخراب ماحقا، أما إذا إستطاع أن يينقذ أفكاره فإنه يستطيع بناء «عالم الأشياء»، وقد مرت الدولة الألمانية بتلك الظروف ذاتها إبان الحرب العالمية الثانية، ولقد رأت ألمانيا تدمر عالم الأشياء فيها، ولكنها سرعان ما أعادت بناء كل شيء بفضل رصيدها من الأفكار [36].

وبناء الفرد الانسان لا يكون إلا بتشكيل وتكوين ثقافته[37] التي تعد بمثابة الارتكاز وليس الارتكاس في تعزيز هوية المجتمع ومقومات الدولة، من خلال بناء الثقافة بالجمع المبنية على الحوار والتشاور ونبذ الثقافة بالخلاف القائمة على التطرف والتعصب.

خامسا: أنسنة بناء الدولة: تفكيك لسؤال الكوني والخصوصي

إن الميزة الكبرى للفلسفة السياسية منذ نهاية عصر الأنوار إلى بداية الستينيات من القرن العشرين هي التخلي عن المذاهب الكبرى والأنساق الفلسفية، والإلتفات إلى الإنسان ككائن يعيش في مجتمع يتفاعل معه . وهذا ما أدى بالفلاسفة والمفكرين إلى الإبتعاد عن الأطروحات التجريدية بما تعنيه من تفلسف حول طبيعة الإنسان الميتافيزيقية وما تحمله من مصطلحات مثل: الجوهر والماهية، والإهتمام بالإنسان كوجود واقعي[38].

اذن يدل هذا الطرح على تجاوز النزعة الإنسانية إلى نزعة الأنسنة، فالأولى ركزت على الإنسان كفكرة مجردة ترنستندالية متعالية، أما الثانية فمحورها المحايثة لواقعه المعاش.

وكمرجعية فكرية يرتد الحديث عن الأنسنة والسياسة إلى المفكر الجزائري «محمد أركون» بما يعرف عنده «أنسنة السياسي» والذي كان يقصد به فك الارتباط بين البشري والمقدس في أشكال التنظيم البشري المختلفة، ورد الفاعلية فيها إلى الإنسان، فالإنسان هو الحاكم و هو المحكوم، أي التوقف عن التفكير في شؤون الدولة من منطلقات ميتافيزيقية، والتعامل مع الظاهرة السياسية واقعيا بهدف فهمها واستخراج القواعد العامة التي تحكم الفعل السياسي[39].

حاولت المقاربات النقدية والكوسموبوليتانية الجديدة التنطير لموضوع الأنسنة من خلال كتابات العديد من الرواد مثل: «مارك هوفمان»، «دافيد هالد»، «طوني ماك غرو»، «هايبرماس» .

حيث تقوم هذه الطروحات الما بعد حداثية على فرضية المنطق التفاعلي بين البيئات الداخلية الخاصة بالدول (تاريخيا، حضاريا، ثقافيا، دينيا .... نفسيا ...) والتوجهات المنمذجة للعولمة. وهذا ما جعل بهؤلاء يلحون على ضرورة التفكير كونيا والعمل محليا "think globally, act locally" وذلك من خلال القول بأن الدولة لم تعد سيدة عندما يتضارب مصالحها مع حاجيات الإنسان المواطن .... لأن الإنسان هو المكون الحيوي لحياة الدولة و ليس العكس وهذا يعني أن قدسية الدولة التي تأسست في "وستيفاليا" لم تعد مجدية في ظل حراك إنساني يتميز بالنمو التماثلي سواءا بالمناقضة بفعل الاندماج الإعلامي والتدفق المعلوماتي اللذان أنتجتهما الثورة غير المعهودة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أوعن طريق الإذعان والإرغام بفعل تشابك حركيات العولمة الاقتصادية ،السياسية والثقافية

بشكل يجعل من الصعب بمكان على أية دولة أن تقاوم هذه الحتمية التاريخية وغير الجدلية[40].

وبالتالي يمكن أن نرسم ملامح التصور الأنسنوي لبناء الدولة في المرحلة الراهنة وذلك نجده موسوم في الميكانيزمات التالية:

- التحول من "الدولة السيدة" في مجالها تعترف لها المجموعة الدولية بحق تبني نظامها السياسي والاقتصادي والقانوني الذي تراه مناسبا إلى "دولة منطقية" قائمة على تصور توافقي للنظام السياسي والمجتمع يدورحول تخطي الخصوصية والنسبية للإندماج في العولمة، دون فقدان الذات الحضارية. ثم محاولة بلوغ "الدولة الذكية" لتعميق الأداء الوظيفي للأنظمة السياسية بما يحقق مستويات عليا من الشفافية والعقلانية، الرقابة، والفعالية والتمكين الكلي لحقوق الإنسان وحاجاته.

- حماية حقوقية لمنطق ذات الإنسان قبل الدولة، بتوفير الشروط الأفضل لتحقيق أكبر قدر من التمكين الفعلي للإنسان من حقوقه بإشباع أكبر قدر من الحاجات المرتبطة ليس فقط بالوجدان أو الكرامة ... ولكن أيضا بالارتقاء الاجتماعي أو الاقتصادي والسياسي حسب منطق العدالة[41].

- أنسنة العولمة وضرورة النظر اليها ليس فقط كوحش قادم أو طوفان زاحف بل ايضا كمجموعة حركيات منتجة لفرص التلاقح الفكري المبدع للحوار لا التصادم الحضاري والديني... ولكن أكثر من ذلك لمحاولة جعل الإنسان المحور لا الدولة... وجعل حاجاته المشتركة أولى من المصالح الوطنية الأنانية المنتجة للحروب ...[42].

في إعتقادي الحل الأنسب هو أنسنة بناء الدولة نظرا لأنه منطق الانسنة قائم على التخوم لا على المركز، بمعنى أنه يمكن للدولة أن تحقق عملية البناء كمحصلة لتقديس إحتياجات الإنسان الكونية مع إحترام خصوصياته المتفردة، وبذلك يمكن أن نتجاوز مفارقة العولمة المتنكرة في ثوب الكونية مما يخلق أطر متوازنة لعملية بناء الدولة.

الخاتمة:

تأسيسا على ما تقدم يمكن التأكيد على أن تعذر حقيقة بناء الدولة مداره الإلتباس المفتعل من قبل جهاز الإمبريالية المفهومية، أي هناك ضبط وتوجيه غربي لمفهوم الكونية بما يخدم مصالح الأيديولوجية الغربية، مما يستدعي إعتبار أن الكوني هو بمثابة تقنين للخصوصي في مسألة بناء الدولة، عكس ما اعتقده «جورج فيلهايم فردريك هيجل» من أن الكوني إحترام للخصوصيات الأخرى، الأمر الذي يفضي للإشارة إلى عولمة بناء الدولة بمنطق الغربنة.

وأيضا حطمت العولمة مبادئ «واستفاليا» ونسفت روح الثورة الفرنسية في الواقع الدولي الراهن مما أدى إلى الحديث عن إنسداد في الأفق البنائي للدولة .

ونرى أن الحل الإبستيمولوجي ليس في التمسك بالمعايير ولا التركيز فقط على متغير الحضارة ولا حتى تبني توليفة بين ما هو معياري وما هو حضاري ولكن الإرتداد إلى المفهوم الحقيقي للكونية الذي يجعل الإنسان هو المحرك الحيوي للدولة من خلال أنسنة العملية السياسية.

هوامش الدراسة:

1 - أستاذ مساعد صنف "ب" قسم العلوم السياسية بجامعة أمحند بوقرة / بومرداس، وباحث في تخصص الفلسفة والتنوع الثقافي/ ماستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

هذا المقال هو في الاصل مداخلة ألقيت في اليوم الدراسي الموسوم بـ: "الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا واشكالات" والذي نظمه مختبر الفينومينولوجيا وتطبيقاتها يوم الخميس 22 ماي 2014 بقاعة الاجتماعات – كلية العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، بحضور أساتذة من شعبة الفلسفة وقسم العلوم السياسية. حيث وسمت مداخلتي بـ "إشكالية بناء الدولة بين الكوني والخصوصي". وطورت هذه الاخيرة في شكلها الحالي.

وكانت كلمة افتتاحها كالتالي: "هذا اللقاء بين الفلسفة والعلوم السياسية نرجو أن يكون لحظة مفعمة بمنطق التلاقح المعرفي بين الحقلين، ولأن هناك علاقة ملغزة بين الفلسفة والسياسة - أسوة بما قاله الفيلسوف "ألان باديو" 2011 - كان هدف هذا اليوم الدراسي هو كشف حجب هذه العلاقة، خاصة وأنه يمكن للفلسفة أن تصبح علما صارما على حد تعبير الفينومينولوجي "إيدموند هوسرل"، وفي إعتقادي أن الفلسفة تسلح الدارس والباحث عن الحقيقة بالصرامة المنهجية وقوة الإنتباه خاصة وأن الإشكاليات المعاصرة المرتبطة بالفلسفة السياسية مبطنة بالإلتباس والمفارقات والفهومات الغامضة. وإشكالية بناء الدولة واحدة من تلك المواضيع الهامة التي ينطبق عليها هذا الإعتقاد."

-2 محمد أمين بن جيلالي، «مشكلة بناء الدولة: دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة»، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، تخصص سياسات مقارنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014، ص-ص.41-42.

3- فمثلا خاصية النسبية يمكن أن نلاحظها في المؤشرات التالية:

- بناء الدولة ما بعد الحرب العالمية الثانية، توازيا مع موجة الإستقلال وإنطفاء نير الإستعمار ركزت هذه العملية على إقامة مؤسسات مستقرة ودساتير وهياكل سياسية لتحقيق التنمية بأشكالها والتحرر من التبعية والإستعمار الجديد وتوفير الأمن .

- بناء الدولة ما بعد الحرب الباردة، توازيا مع إنهيار الدولة وفشلها في مناطق عدة من العالم، بؤرة التركيز كانت حول الإصلاح السياسي والإقتصادي، وإعادة بناء الدولة الفاشلة والتركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة. للمزيد من التفاصيل أنظر:

- عبد السلام صغور، «بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية»، **أطروحة دكتوراه**، كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص-ص.15-16.

-4 أمحند برقوق، «الكوننة القيمية وهندسة عالم ما بعد الحداثة»، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد السابع، نوفمبر 2008، ص2.

-5 نلاحظ هذا الفرق عند "هيبياس الايلي" عندما يتحدث عن الانسان الكلي الذي يؤكد من خلاله على المواطن العالمي الكوني Cosmopolisme المبني على فكرة الطبيعة، على خلاف نسبية "بروتاغوراس" المطلقة التي تحاول التأسيس للحدود والتخوم في المدينة على مبدأ القانون.

-6 إن الترعة الإنسانية، و الأنسنة، و الإنسانوية... تأتي في اللغة العربية كترجمات للمصطلح الفرنسي Humanisme والذي يشتق من الجذر اللاتني Humanistas والتي تعني: "تعهد الإنسان لنفسه بالعلوم الليبرالية التي بها يكون جلاء حقيقته كإنسان متميز عن سائر الحيوانات».

وينسب ظهور الأنسنة أو الإنسانية إلى «بترارك 1304" Petrarque-1374 و»ك. سلوتاتي» .C Salutati 1331-1406 لتعني من يتعاطى الدراسات الأدبية، موروث الفروع الليبرالية عند قدامى الكتاب اللاتينيين. للمزيد أنظر:

- عبد المنعم الحفني، **الموسوعة الفلسفية**، دار ابن زيدون، مكتبة مدبولي، القاهرة، بيروت، ط 1، عام1986 ، ص 71.

-Michel Blay, **Dictionnaire des concepts philosophiques**, Larousse, CNRS. 2006, p 375.

-7 يعود اشتقاق كلمة الالتباس الى ما هو ملتبس/ مبهم Louche ويستعمل هذا المصطلح في النحو، ليشير إلى الأقوال التي تبدو لأول وهلة كأنها تفيد معنى معين علاقة ما ولكنها تنتهي إلى أن تفصح

عن معنى مختلف كلية، وتضمر في الواقع علاقة أخرى. أي الدلالة على البناء المنطقي المتضارب. أنظر:

- بيير بورديو، **الأنطولوجيا السياسية عند مارتن هايدغر**، تر. سعيد العليمي، مراجعة وتقديم: إبراهيم فتحي، المشروع القومي للترجمة والمجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط.1، 2005، ص29.

-8 جحيش يوسف، «إشكالية القطيعة الابستيمولوجية للإسلام السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في العالم العربي الاسلامي»، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد الأول، سبتمبر 2011، جامعة الجزائر، ص-ص.132-133.

-9 نصر محمد عارف، **التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ط.1، 2002، ص-ص.45-47.

-10 أمحند برقوق، **مرجع سابق**، ص-ص.4-5.

11 -»واستفاليا» Westphalieهي المعاهدة تم التوقيع عليها في 24 أكتوبر 1648 والتي وضعت حدا نهائيا لحرب الثلاثين عاما بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا، أما التسمية فترجع إلى المدن الألمانية الواقعة في وستفاليا التي جرت فيها المفاوضات مثل: «مونستر»، «أوسنابروك». أنظر:

- عبد العزيز ركح، **ما بعد الدولة – الأمة عند يورغن هابرماس**، منشورات الاختلاف ودار أمان، الجزائر – الرباط، ط.1، 2011، ص-ص. 21-22.

-12 مـاهر عـبد مولاه، «تأملات في كونية حقوق الإنسان"، أنظر الرابط: **http://www.marocdroit.com/photo/art/default/5662733-8445643.jpg**، ص3، تاريخ الدخول: 06.05.2014 .

13-OECD,» Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations : From Fragility to Resilience» , **the Journal on Development** Vol, 9, No. 3, 2008, p70.

-14 هذا العنوان هو محاكاة لكتاب الفيلسوف الألماني «فريدريك نيتشه» الموسوم **بأفول الأصنام**، وأقصد في هذا السياق بالأفول التحطم النسبي للموقع التحليلي للدولة كفاعل مركزي وحيد في العلاقات الدولية نظرا لبروز فواعل جديدة كالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، والمجتمع المدني العالمي...إلخ.

-15 سمير أمين، العولمة ومفهوم الدولة، في: **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**،

مكتبة مدبولي، القاهرة، ط.1، 2004، ص10.

16 -Philippe Hugon, **les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003,p20-21.

17 - Zaki Ladi, l'Etat mondialisé, in : **Esprit, revue internationale**, paris, octobre 2002, p.156.

18 -International Peace Academy Report, **The Future of UN State-Building: Strategic and Operational Challenges and the Legacy of Iraq** , New York: The Pocantico Conference Center , 2003 P..3

19- للمزيد من التفاصيل أنظر:

- محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.6، 1994، من ص. 254، إلى ص. 259.

20- رياض عزيز هادي، «مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون»، **مجلة العلوم السياسية**، العدد: 57، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص.99.

إن «ابن خلدون» ينجذب لواقعيته السياسية في هذا الميدان لدرجة أنه لا يكرس إلا سطور قليلة من مقدمته للحديث عن الدولة المثالية أو المدينة الفاضلة هذه المدينة التي هي عند الحكماء بعيدة عن الواقع وإنما يتكلمون عليها من جهة الفرض والتقدير على حد تعبيره، في حين أن معظم الأجزاء المتعلقة بالدولة عنده إنصب على تحليل نماذجها الواقعية في المغرب العربي خلال القرون الوسطى. لقد درس « ابن خلدون « الدولة كما هي، لا كما ينبغي أن تكون عليه. أنظر:

- **المرجع نفسه**، ص260.

21- الإستخلاف مفهوم طرحته الرؤية الإسلامية والتي تناولت الظاهرة الإنسانية عامة وظاهرة بناء الدولة بنظرة شمولية مؤكدة على مصادر المعرفة (الوحي، والعقل، والواقع) للوصول إلى الحقيقة العلمية الثابتة دون إغفال لأحد جوانبها.

22 - برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، بيروت: دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر،

1992، ص. ص.474-475.

23 - حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية: دولة المؤسسات**، القاهرة : د.د.ن، 2000، ص.10.

24 - أندرو قنست، **نظريات الدولة**، تر . مالك ابوشهيوة، محمود خلف، ط.2، طرابلس : دار الرواد ، 2001، ص.129 وص.137 وص.142.

25 -International Peace Academy Report**, op. cit** , p.4

26 - وضع «تشارلز تيلي» في هذا المجال نظرية العلاقة بين الحرب وبناء الدول، فبناء الدولة حسب « تيلي» داخليا تتعلق بالتوسع في المنطقة من خلال الغزو والقدرة على السيطرة على السكان، وخارجيا هي عبارة عن تسهيل إستخراج الموارد الإقتصادية، وقد تبنى «تيلي» في نظريته شعار: «جعل الحرب على الدولة وجعل الدولة الحرب .» . للمزيد أنظر:

-Michael Rear, Intervention, Ethnic Conflict and State-Building in Iraq: A Paradigm for the Post-Colonial

State, New York / London : Routledge, 2008**,** p23.

27 -**Ibid,** p.30

28 -Victoria Tin- bor hui, **War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe**, New York: Cambridge University Press, 2005, p.47

29 **-Ibid**, p.38.

30 **-Ibid,** p.41.

31 -Christian Krohn-Hansen, and Knut g. Nustad, **State Formation: Anthropological Perspectives**, London: Pluto Press, 2005, , p.235, and p237..

32 - عبد القادر عبد العالي، «بناء الدولة من خلال السياسات العامة، دراسة حالة : فرنسا، إسرائيل والجزائر»، **ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول: السياسات العامة ودورها في بناء الدولة والمجتمع**، جامعة سعيدة، 26 – 27 أبريل 2009 .

33 - رضوان بروسي، « الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية: الآليات و

العمليات ، مؤشرات قياس نوعية الحكم «، **مذكرة ماجيستير**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص.22.

تعرف «الباتريمونيالية» بأنها منظور استخدم في علم الاجتماع والنظرية السياسية لفهم طبيعة الدولة في افريقيا وخصائص الحياة السياسية الافريقية. للتفصيل أنظر:

- المرجع نفسه، ص45.

34 -Marcus J. Kurtz**, Latin American State Building in Comparative Perspective: Social Foundations of Institutional Order**, New York: Cambridge University Press, 2013, P.

35- Tony Day, **Fluid Iron :State Formation in Southeast Asia**, Hawai: University of Hawai'i Press,2002, p. P2. AND P6. AND P7.

36 - مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع شبكة من العلاقات الاجتماعية**، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، بيروت، ط.2، 1974، ص.34.

37 - ترتبط هذه الفكرة بمصطلح «البيلدونغ» Bildung الألماني والمقصود بها صورة وتكوين في المذاهب العرفانية في نهاية العصر الوسيط واكتسب المصطلح دلالة ثقافية وتربوية مع عصر الانوار، ليرتحل المصطلح من التصوير الطبيعي الى التشكيل الثقافي، حيث اتخذ المفهوم التالي: السيرورة التي يسلكها الفرد أو المجتمع في تكوين تصور معين حول العالم وتكوين بعض القيم المحلية التي يتداولها في معيشه وفي علاقته بذاته وغيره. للمزيد من التفاصيل ارجع الى:

- محمد شوقي الزين، **الثقاف في الأزمنة العجاف: فلسفة الثقافة في الغرب وعند العرب**، منشورات دار الأمان-الاختلاف-ضفاف، الرباط-الجزائر-بيروت، ط1، 2014، ص368.

38 - مختار عريب، **الفلسفة السياسية: من المفهوم الكلاسيكي إلى البيواتيقا**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص177.

39 - محمد أركون، **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، تر: هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط.2، 1999، ص166

40 - أمحند برقوق، **مرجع سابق**، ص-ص. 4-3.

41 - **مرجع نفسه**، ص8.

42 - أمحند برقوق، «العولمة والأمن الإنساني»، **محاضرات منشورة**، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010. ص8.